# دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية البشرية
# فى مصر وتحديات المستقبل

دكتور / عدلى سعداوى طلبة — دكتورة / إيناس السيد صادق
أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعى — مدرس الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة بالفيوم - جامعة القاهرة

## مقدمة

تعتبر التنمية البشرية وسيلة وغاية لأى جهد تنموى ، فالتنمية البشرية والنمو الاقتصادى ينبغى أن يتحركا معا بحيث يدفع كل منهما الأخر على طريق التقدم ، وقد استطاعت بعض الدول النامية أن تضع أقدامها على طريق التقدم بفضل الاستثمار فى رأس المال البشرى بصفة عامة ، وفى التعليم بصفة خاصة . حيث يعتبر العلم هو قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد ارتكز التطور الاقتصادى العالمى خلال النصف الثانى من القرن العشرين على التطور العلمى والتكنولوجى ، اكثر من إعتماده على التطور الكمى فى الإنتاج ، حيث إزدادت حصة منتجات التكنولوجيا المتطورة فى المبادلات الدولية من ١٢٪ إلى ٢٤٪ من الصادرات العالمية خلال التسعينات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن آفاق التنمية فى البلدان النامية قد اصبحت أكثر تحديداً من السابق ، حيث تمتلك الدول الصناعية المتقدمة ٩٧٪ من جميع براءات الاختراع على نطاق العالم (٩) ، وتعتبر مصر من أكثر الدول حاجة إلى بذل المزيد من الجهد فى مجال التنمية البشرية لما للإنسان من دور هام فى الحفاظ على إنجازات التنمية الاقتصادية ودعم وجودها وضمان استمرارها واستدامها .

## مشكلة الدراسة :

إن مسار العولمة الرأسمالية الحالية ، والمستند إلى حرية الأسواق ، لايلبى طموحات البلدان النامية فى حل مشكلاتها المستعصية ، وفى احتلالها مكانة مناسبة فى مسيرة الحضارة البشرية، وبالتالى فهى مدعوة لإعادة الاعتبار لمفهوم التنمية مع الأخذ فى الإعتبار أهم مورد من موارد التنمية وهو المورد البشرى ،

ولقد أخذت مصر بسياسات الإصلاح الاقتصادى لكن ما تحقق من نجاح نتيجة لهذه السياسات لم يلب طموحات الشعب المصرى فى رفع وتحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص عمل منتجه للأجيال الحالية والقادمة وزيادة معدلات الصادرات المصرية للأسواق الأجنبية ، وفى ظل هذه السياسات تراجعت معدلات التنمية البشرية فى مصر ومعظم البلدان العربية المجاورة وعلى الرغم من زيادة الاهتمام بالتعليم فى مصر وازدياد أعداد المتخرجين من المدارس والجامعات إلا أن هذا لم ينعكس اثره على الأداء الاقتصادى الأمر الذى يدعو إلى دراسة الأسباب والبحث عن الفجوات التنموية فى مجال التعليم والصحة والاقتصاد وتناول قضايا التنمية البشرية كعامل معزز ومؤكد لجهود التنمية .

## أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض التحديات التى تواجهها مصر فى مجال التنمية البشرية ، وذلك كواحدة من أهم القضايا المعاصرة والمؤثرة على التنمية الشاملة وذلك من خلال :-

١- التعرف على مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها .

٢- مقارنة مؤشرات التنمية البشرية فى مصر ببعض الدول العربية .

٣- تحليل اتجاهات التنمية البشرية على مستوى المحافظات .

٤- محددات التنمية البشرية فى مصر وأهم المؤشرات التى تعكس الفجوات التنموية .

٥- وضع تصور لإمكانيات النهوض بمعدلات التنمية البشرية فى مصر .

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية الوصفية والكمية فى الوصول إلى نتائج الدراسة ، حيث استخدمت البيانات الثانوية المتاحة بتقارير التنمية البشرية، وتقارير الخطط الخمسية للتنمية الصادرة عن مجلس الشورى ، وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، وبعض التقارير والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة .

## أولا : المفهوم العام للتنمية البشرية :

يعتبر المفهوم العام للتنمية البشرية ليس جديدا تماماً ، حيث اشارت الفلسفات القديمة إلى مضمونه، وأولت الحضارات الإنسانية المتتالية اهتماماً خاصاً بحياة الفرد ومعيشته ، ومع تطور الرأسمالية وزيادة التفاوت الإجتماعى ، برزت مفاهيم وأطروحات إصلاحية لتحقيق نوع من العدل والتحسين فى المستوى المعيشى للفئات الواسعة من السكان ، ومع إقامة "النظام الاشتراكىّ وإيلاء الجانب الاجتماعى اهتماماً رئيسياً فى التنمية ، بدأ الاهتمام فى الغرب الرأسمالى بدراسة مستويات المعيشة وظروف العمل وغيرها ، كما دفع بروز كتلة الدول النامية - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - المنظمات الدولية للاهتمام بقياس مستويات المعيشة فى البلدان المختلفة لتحديد التباين فيما بينهما ولتحديد احتياجات الدول النامية للمساعدة والدعم الدولى .

وقد صدر فى عام ١٩٩٠ عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أول تقرير للتنمية البشرية اعتمد تعريفاً لمفهوم التنمية البشرية ، قام بتعديله لاحقاً فى تقريره لعام ١٩٩٥ ، وقد جاء فى هذا التعريف أن **التنمية البشرية** هى "عملية توسيع لخيارات الناس . ومن حيث المبدأ ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت ، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة ، على جميع مستويات التنمية البشرية ، هى أن يعيش الناس حياة مديدة وصحية ، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة . ولكن التنمية البشرية لا تنتهى عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الابتكار والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتى الشخصى وبحقوق الإنسان المكفولة"(٨) ، ويتضح من التعريف غنى هذا المفهوم وبالتالى صعوبة الاستدلال عليه من خلال مؤشر ، أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية والتى لا يتوفر عدد هام منها بالنسبة للبلدان النامية ، وهنا تكمن أهمية الدليل الذى تبناه تقرير التنمية البشرية ، بتركيبه من مجموعة محددة من المعطيات والإنجازات فى مجالات التنمية البشرية الأساسية ، القابلة للقياس

خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة فيما بين الدول ، وهى تتعلق بطول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة وقد أعطى لكل منها ترجيح معين يتناسب وشدة ارتباطها بالتنمية البشرية .

لتلافى القصور الملاحظ فى هذا الدليل تم فى عام ١٩٩٥ استحداث دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ومقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس للتعبير عن التفاوت فى التنمية فيما بين الجنسين والإنجازات على صعيد التنمية البشرية ، سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول الصناعية المتقدمة ، مجموعة الأدلة هذه تضم طيفاً واسعاً من المؤشرات التى تغطى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والتى تعكس فى النهاية التقدم المحقق على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات فيها ، ويتجاوز عدد المؤشرات فى التقرير ١٨٠ مؤشراً وهذا الطيف الواسع من المؤشرات يتيح إمكانية التعرف على التطور المتحقق وآفاق التنمية المستدامة ويعكس صورة أولية للحياه الاجتماعية والسياسية والحقوق والحريات الفردية ، التى هى عنصر أساسى فى التنمية البشرية ، ويعكس غياب عدد من المؤشرات بالنسبة لبلد ماتدنى مستوى الشفافية والمشاركة الامر الذى يؤدى إلى خفض قيمة دليل التنمية البشرية الشامل .

**وبصفة عامة يعتبر المفهوم الادق التنمية البشرية** هو الذى يتضمن أنها عملية تغيير ارتقائى مخطط للنهوض الشامل بجودة حياة الناس فى مختلف جوانبها ، يتشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها(٧) . ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث أدلة فرعية : هى **دليل توقع الحياة** ، وهو يجمع بين مؤشرى طول الحياة الصحة ؛ **دليل التعليم** ، حيث يرتبط التعليم بتحسن نوعية الحياة وسهولة الوصول الى المعرفة ، كما أن التعليم يساهم بفاعلية فى تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل ؛ **دليل الناتج المحلى الإجمالى** ، وهو يجمع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياة الناس (٦) .

**ثانياً : التنمية البشرية فى مصر مقارنة ببعض الدول العربية :**

على الرغم من ارتفاع معدلات التنمية البشرية فى مصر طبقا للمعايير الدولية

التى ترتبط بالتعليم ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومستوى الأعمار ، حيث أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ الصادر عن معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، إلى ارتفاع دليل التنمية البشرية فى مصر عام ٢٠٠٢ إلى ٠,٦٨٠ مقابل ٠,٥٨٩ عام ١٩٩٦ إلا أن المقارنة بين تقرير التنمية البشرية للعام الماضى ٢٠٠٢ وتقرير العام الحالى ٢٠٠٣ يشير إلى أن مصر تراجعت فى ترتيبها بين الدول من (١١٥) إلى (١٢٠) وذلك بين ١٧٥ دولة شملهم التقرير ، حيث تقع مصر فى الثلث الأخير من مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية . وبإلقاء نظرة على تطور التنمية البشرية بالدول العربية بصفة عامة ، يتضح أن هناك تفاوتا كبيرا بين مواقع الدول العربية فى دليل التنمية البشرية ، فالفرق بين أول دولة عربية وهى البحرين ومرتبتها (٣٧) وآخر دولة وهى إريتريا ومرتبتها (١٥٥) يبلغ ١١٨ مرتبة ، وهو فرق هائل ضمن المجموعة العربية . كما يلاحظ من الدليل أن عدداً من الدول العربية سجلت تراجعاً فى مواقعها ؛ فمن أصل ١٩ دولة شهدت ١٢ دولة هبوطاً فى مركزها لهذا العام عن العام الماضى ، وهذه الدول هى لبنان (-٨) ومصر (-٥) واليمن وجيبوتى (-٤) والمغرب (-٣) ثم سوريا والسعودية وموريتانيا والإمارات ( -٢ ) ، الكويت وعمان والجزائر ( - ١ ) بينما سجلت ٧ دول عربية تحسناً فى دليل التنمية البشرية ، أكثر ثلاث دول سجلت تقدماً هى : الأردن (+٩) وقطر (+٧) وتونس (+٦ ) ، ثم ليبيا (+٣) والبحرين وإريتريا ( +٢) والسودان (+١) [١٢] .

وقد توزعت الدول العربية على المجموعات الثلاث الأولى : تنمية بشرية عالية ، وضمت أربع دول عربية هى : البحرين ، الكويت ، الإمارات ، قطر ، والثانية : تنمية بشرية متوسطة ، وضمت عشر دول عربية وهى على التوالى : ليبيا ، السعودية ، لبنان ، سلطنة عمان ، الأردن ، تونس ، الجزائر ، سوريا ، مصر ، المغرب ، والثالثة : تنمية بشرية منخفضة ، وضمت خمس دول عربية وهى السودان ، اليمن ، موريتانيا ، جيبوتى ، إريتريا [١١] .

وبمقارنة التنمية البشرية فى مصر بالدول العربية الواقعة فى المجموعة ذات التنمية البشرية المتوسطة ، يتضح من جدول رقم (١ ) أن مصر تحتل المرتبة قبل الأخيرة من بين ١٠ دول عربية تقع فى تلك المجموعة حيث تبدأ بليبيا التى تحتل المركز ( ٦٤ ) ، وتنتهى بالمغرب التى تحتل المركز (١٢٣ ) على مستوى العالم . وبمقارنة ترتيب تلك الدول حسب دليل التنمية البشرية ، بترتيبها حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ) يلاحظ تراجع ترتيب جميع دول المجموعة - فيما عدا لبنان (+٢٠) بما يتراوح بين ( - ٣٨) لعمان كحد أقصى ، (-١ ) للأردن كحد أدنى ، بينما تتراجع مصر ( -١) ، حيث يشير ذلك لوجود مجالاً كبيراً لإعادة تخصيص الموارد المتاحة ، إيجاد سياسات فعالة وملائمة لترجمة منافع النمو الإقتصادى ، من أجل تحقيق تنمية بشرية شاملة وعادلة ، وهو ما تحاول هذه الدراسة أن تحلله بمنطقية ، حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً ، وتعانى مصر من تدنى مستوى كل من دليل التعليم ودليل الناتج المحلى الإجمالى حيث تزيد نسبة الأمية عن ٤٤,٧٪، وتصل قيمة دليل الفقر البشرى إلى نحو ٣١,٢ ٪ من جملة السكان .

كما يتضح من جدول رقم (٢) تدنى مستوى الصادرات من السلع والخدمات بصفة عامة حيث تصل إلى أدنى مستوياتها فى كل من لبنان ومصر ، وتمثل نحو ١٣ ٪ ، ١٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى على الترتيب . هذا بالإضافة إلى الإعتماد على الصادرات الأولية بنسبة تصل إلى ٨٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الوطن العربى حيث تزيد عن ٩٠٪ فى كل من الجزائر وليبيا والسعودية ، بينما تصل نسبة الإعتماد على الصادرات المصنعة إلى نحو ٧٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى كل من تونس والأردن ، بينمالا تزيد فى مصر عن ٣٧ ٪ ( كانت فى بداية التسعينات ٤٢ ٪) ، ولا تزيد نسبة الصادرات ذات التقنية العالية والتى تعتبر أهم تحديات المستقبل عن ٢ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الوطن العربى ، إذ تبلغ فى مصر نحو ٥٪.وتصل فى المغرب والأردن إلى ١٢٪ ، ٨٪ على الترتيب . ويوضح الجدول تناقص نسبة ماتشكله كل من صافى

المساعدات الخارجية وصافى الاستثمارات الأجنبية من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الوطن العربى من حوالى ٣,٤٪ فى عام ١٩٩٠ إلي ٠,٧٪ فى عام ٢٠٠٠ ، ومن نحو ٠,٩٪ فى عام ١٩٩٠ إلي ٠,٣٪ فى عام ٢٠٠٠ على الترتيب .

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الاقتصادى بجوانبه المختلفة مثل مؤشرات الحرية الاقتصادية ، البيئة ، الشفافية ، العولمة ، الاستثمار الأجنبى ، والمؤشر الأخير يرصد مدى نجاح الدولة فى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، حيث ينقسم إلى شقين يشير الأول إلى مدى نجاح الدولة فى جذب الاستثمارات الأجنبية ، بينما يشير الثانى إلي مدى توافر إمكانيات الاستثمار الأجنبى فيها . وتحتل مصر المرتبة (٩١) بالنسبة للأداء ، (٦٢) بالنسبة للإمكانيات من بين ١٤٠ دولة ، بما يفيد بان مصر لاتستفيد من إمكانياتها الفعلية بالكفاءة المطلوبة (٤) .

**ثالثاً : تحليل اتجاهات التنمية البشرية فى محافظات مصر :**

تشير مؤشرات التنمية البشرية فى مصر إلى أنه مازال هناك تفاوتا كبيراً فى معظم مؤشرات التنمية سواء على مستوى المحافظات ، أو بين الريف والحضر بصفة خاصة فى محافظات الوجه القبلى ، هذا بالإضافة إلى الفجوة النوعية بين الذكور والإناث . حيث أن المحافظات الحضرية الأربع (بورسعيد ، القاهرة ، الجيزة ، الإسكندرية) مازالت هى المحافظات التى تحتل المرتبة الأولى فى مؤشرات التنمية البشرية ، كما ترتفع مؤشرات التنمية فى محافظات الوجه البحرى عن محافظات الوجه القبلى . وقد جاءت المحافظات الحضرية فى مقدمة ترتيب محافظات الجمهورية من حيث دليل التنمية البشرية فى كل من ١٩٩٠ ، عام ٢٠٠١ ، مع ملاحظة أن مكون الدليل المعبر عنه بمؤشرات الناتج المحلى الإجمالى كان فى المحافظات الحضرية اقل منه للمحافظات غير الحضرية عام ١٩٩٠ ، ولكن اصبح الوضع عكسيا عام ٢٠٠١، حيث حققت المحافظات الخضرية قيمة أعلى للمؤشر المذكور ، مما يعكس حدوث انتقال للثروة من الريف للحضر وتدنى مستوى المعيشة وضيق فرص العمل خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠١) . وعلى المستوى العام فقد زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ليصل

لحوالى ٥٥٣٨ جنيها سنويا عام ٢٠٠١ بعد أن كان ٤٨٢٢ جنيها سنويا عام ١٩٩٨ / ٩٩ ، ومازال هناك نحو ٢٠,١٪ من اجمالى عدد الأسر يعدون من الفقراء (٦) .

ويقسم تقرير التنمية البشرية على المستوى القومى دليل التنمية البشرية داخل مصر الى ثلاث فئات : مرتفع (٠٠,٧٢٥ - ٠٠,٨٣٣) ، ومتوسط (٠٠,٦١٦ - ٠٠,٧٢٤) ، ومنخفض (٠٠,٥٠٢ - ٠٠,٦١٥) ، ويوضح جدول رقم (٣) وملاحق التنمية البشرية القومية مدى التباينات الموجودة فى مستويات التنمية البشرية والمتلازمة مع الاختلافات بين محافظات الشمال ومحافظات الجنوب ، حيث يتضح ان معظم محافظات الوجه القبلى تصنف ضمن الفئة ذات الدليل المنخفض والتى تعكس تدنى مستوى التنمية البشرية ، بينما تجمعات السكان الرئيسية فى القاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد (المحافظات الحضرية) تقع ضمن فئة الدليل المرتفع للتنمية البشرية ، فى حين ان الاتجاه السائد للتنمية البشرية فى محافظات الوجه البحرى يتراوح مابين المستوى المتوسط الى المرتفع . ومعظم محافظات الحدود اظهرت اتجاها متوسطا يميل للارتفاع . كما ظهر وجود تباين بين المناطق الحضرية والريفية ، حيث تقع معظم المحافظات غير الحضرية فى الفئة المنخفضة لدليل التنمية البشرية ، وعلى العكس فمعظم المحافظات الحضرية اظهرت قيما متوسطة الى مرتفعة .

ولاول مرة يتم حساب الأدلة والمؤشرات على مستوى المركز (القسم) والمدينة والحى فى تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ ، بعد أن كان يتم حسابهما على مستوى المحافظة منذ التقرير الأول لعام ١٩٩٤ وحتى العام الماضى . وقد أوضح التقرير أن مصر قد حققت تقدما ملحوظا فى مجال التنمية البشرية خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠١) . كما اظهر التقرير وجود تباينات معنوية بين المحافظات وداخل المحافظات ، واتضح أن أعلى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٨٣١) حققها حى شرق بمحافظة بورسعيد والتى تعادل مرتبة البحرين على مستوى العالم (٣٩) ، بينما ادنى قيمة لدليل التنمية البشرية (٠,٥٢٩) كانت لمركز ومدينة دار السلام فى محافظة سوهاج والتى تعادل مرتبة كينيا على مستوى العالم (١٣٤) .

## (أ) المؤشرات الإجتماعية :

### ◆ المؤشرات الخاصة بالتعليم :

ترتفع مؤشرات التعليم فى الوجه البحرى عن الوجه القبلى ، إذ يبلغ دليل التعليم فى المحافظات الحضرية ٠,٧٩٦ ويبلغ فى محافظات الوجه البحرى ٠,٦٨٥ بينما يبلغ فى محافظات الوجه القبلى ٠,٦٢٣ . حيث أن المؤشران المستخدمان لحساب دليل التعليم هما نسبة القيد فى التعليم الأساسى والثانوى ، ومعدل القراءة والكتابة للسكان البالغين ١٥ سنة فأكثر . وقد ساعد التقرير على تحليل معدلات القراءة والكتابة المنخفضة نسبيا ، حيث ان اجمالى معدل القراءة والكتابة (١٥+) يصل لحوالى ٦٥,٦٪ ، وينخفض هذا المعدل ليصل لنحو ٥٤,٢٪ عند حسابه للآناث ، وقد لوحظ انه على الرغم من ارتفاع معدلات قيد الاناث بالتعليم الاساسى ، الا ان تلك المعدلات تقل فى حالة التعليم الثانوى والعالى ، فعلى سبيل المثال مدينة المنيا التى تقع فى فئة دليل التنمية البشرية المنخفض ، حيث يصل معدل قيد الاناث فى التعليم الاساسى بها الى ٦٣,٢٪ ، بينما فى التعليم الثانوى ينخفض الى ٤٤,٥٪ فقط .

كما زادت نسبة القيد فى التعليم الاساسى والثانوى من ٤٢٪ إلى ٨٦٪ خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠١) ، كما يلاحظ أن التفاوتات بين المحافظات فيما يتعلق بنسبة القيد ، محدودة خاصة فى القيد الابتدائى ، وبصفة عامة فإن نسب القيد بالتعليم الإبتدائى لا تقل عن ٩٠٪ فى جميع المحافظات، بينما تزداد هذه التفاوتات فى التعليم الاعدادى وخاصة فى محافظات الوجه القبلى (٨٦,٨٪) أما فى التعليم الثانوى فتصل إلى ٦٥٪ فقط فى محافظات الوجه القبلى .

كما يلاحظ ارتفاع معدل الدخول بالصف الأول الابتدائى من ٦٨,٦٪ إلى ٩١,٤٪ خلال نفس الفترة نظرا لتزايد اهتمام الدولة بالتعليم وارتفاع الوعى التعليمى لدى الأسر وبناء اعداد كبيرة من المدارس . ويعتبر نجاح مصر فى مجال التعليم السبب الرئيسى فى تحريك مصر نحو فئة الدول متوسطة المستوى فى التنمية البشرية .

لاتزيد النسبة الموجهة للوجه القبلى عن ١٨,٦٪ (٣٧٪ من جملة السكان)، ولاتزيد النسبة الموجهة لمحافظة الفيوم التى تعانى من أعلى نسبة للأمية عن ١,٥٪ (٣,٤٪ من جملة السكان) . مما يستلزم إعادة النظر فى توزيع الإنفاق الحكومى بصفة عامة (٥) .

**◆ المؤشرات الخاصة بالصحة :**

يتضح من استعراض الملامح الأساسية الصحية أن هناك تحسناً واضحاً فى بعض المجالات ، مثل نسبة الأسر التى تحصل على خدمات صحية ومياه مأمونة ، وصرف صحى على مستوى الجمهورية . غير أن عديد من المناطق الريفية مازالت تعانى من قصور هذه الخدمات بها وتحتاج إلى كثير من الدعم . وهناك انخفاضا فى معدل وفيات الرضع من ١٠٨ الى ٣٠ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠٠١) كما تحسن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة(٣٩,١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠مولود) بسبب إرتفاع نسبة الأطفال المحصنون (٩٧,٧٪) .

ومازالت النساء تعانى من عدم قدرتهن على الوصول والاستفادة من الخدمات الصحية خاصة فى الريف ، بالرغم من الانخفاض الكبير فى معدل وفيات الأمهات إلا أنه مازال مرتفعاً وقد يرجع ذلك إلى نقص الوعى ، علاوة على نسبة الأمية المرتفعة بين النساء فى الريف ، وتباعد الوحدات الصحية المتخصصة . وما زالت صحة المرأة تحتاج إلى كثير من الجهود والإهتمام ،فنسبة حالات الولادة تحت إشراف صحى لم تتجاوز ٥٦,٥ ٪ وقد يرجع ذلك أساساً إلى بعض التقاليد والأمية والجهل ، كما أن معظم حالات الولادة التى تتم فى العيادات والمستشفيات الخاصة لا يتم تسجيلها بدقة .

وبإستقراء الأرقام الخاصة بالأطباء والممرضات ، فإنه ما زال هناك الكثير من الجهود التى يجب أن تبذل لتحسين الخدمة الصحية ، وذلك بالإرتفاع بعدد الأطباء والممرضات والوحدات الصحية ، طبقاً لأعداد السكان وتوزيعهم الجغرافى على المساحة المأهولة ، حيث تعكس المؤشرات المستخدمة لحساب الدليل المعبر عن توقع الحياه وهى : طول الحياة ، معدل وفيات الرضع ، معدل وفيات الأطفال

وفيما يتعلق بالمؤشرات الدالة على جودة التعليم فإنه بالرغم من أن متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية أوالإعدادية عدد مناسب (مدرس لكل حوالى ٢٠ تلميذ فى كلا المرحلتين) ، إلا أن كثافة الفصل عالية فى المرحلتين ايضا، حيث تزيد عن ٤٠ تلميذ لكل فصل فى غالبية المحافظات ، وهذا يعكس الاختلال الواضح بين انخفاض عدد التلاميذ لكل مدرس وإرتفاع كثافة الفصل ، والذى قد يكون من أسبابه الإحتياج إلى بناء مدارس جديدة والتنوع فى تخصصات المدرسين ، عدم التركيز فى عملهم على المحافظات الحضرية أو عواصم المحافظات . كما يلاحظ أن المؤشرات الدالة على جودة التعليم أكثر إنخفاضاً فى محافظات الوجه القبلى فعدد التلاميذ بالنسبة لكل مدرس وكثافة الفصل مرتفعة فى هذه المحافظات وبالرغم من التحسن الشديد الذى طرأ على معدل القراءة والكتابة (١٥ +) فى جميع المحافظات خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠١) ، إلا أنه ما زال منخفضاً فى محافظات الوجه القبلى ( ٥٦,٤ ٪) ، وبصفة خاصة فى محافظات الفيوم حيث لا يزيد عن ( ٤٧,٧ ٪ ) ، ولذلك تأتى محافظة الفيوم فى المركز الأخير إذ تبلغ قيمة دليل التنمية البشرية بها ٠,٥٥٩ .

أما فيما يتعلق بالاختلالات فى مجال التعليم نجد أن متوسط كثافة الفصل على مستوى الجمهورية مازالت مرتفعة فى كل من التعليم الابتدائى والاعدادى حيث تصل إلى (٤١,١ ، ٤٣,٩) تلميذا على التوالى ، وتبلغ نسبة المبانى غير الصالحة ٢٣,٨٪ بالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت فى هذا المجال لتوفير أبنية مدرسية ، بصفة خاصة خلال السنوات التسع الماضية (بعد زلزال عام ١٩٩٢) .

وبالرغم من أهمية التعليم واثره على التنمية بجوانبها المختلفة ، إلا أنه لا يتجاوز الانفاق عليه نحو ٦,٧٪ من موازنة الانفاق العام للدولة (عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) . حيث بلغت نسبة الانفاق على التعليم ٣,٧٪ فقط من جملة الانفاق الحكومى خلال الخطة الخمسية الاخيرة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) ، واستحوذت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢٦,٦٪ منها (١٨,٢٪ من جملة السكان)، بينما

دون الخامسة ، وفيات الأمهات . نسبة الأطفال المحصنون ،تعكس دلالات غير متوقعة على مستوى المحافظات ، فعلى سبيل المثال نجد أن نسبة الحوامل اللآئى يحصلن على رعاية قبل الولادة أكثر إرتفاعاً فى محافظات الوجه القبلى ( ٦٣,١ ٪ ) مقارنة بالمحافظات الحضرية ( ٥٤,٥ ٪ ) ، كذلك فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات ( ٦١,٨ ، ٨٨,٩ ) لكل مآئة ألف مولود حى على الترتيب ، ومعدل وفيات الرضع ( ٣٥,٧ ، ٣٦,٦ ) لكل ألف مولود حى على الترتيب مما يعنى أن الخدمات الصحية فى الوجه القبلى أوفر نسبياً عنها فى المحافظات الحضرية ، وأن الوعى الصحى بها أكثر إرتفاعاً وهى نتيجة تثير تساؤلات جادة حول مدى دقة وشمول بيانات المحافظات وخاصة محافظات الوجه القبلى . ومن واقع إستقراء البيانات الديموجرافية لا عوام كثيرة ، ربما يكون من أهم أسباب هذه النتيجة غير المنطقية أن معظم هذه البيانات بيانات مسجلة فى وزارة الصحة ووحداتها ، والتى يتردد عليها بنسبة أكبر سكان محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، أما سكان المحافظات الحضرية فيتردد أغلبهم على العيادات الخاصة للأطباء والتى لا يتم حصر الحالات بها ، هذا من ناحية الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية . أما بالنسبة للوفيات (الأمهات . الرضع) فهذا يرجع أساساً إلى القصور فى تسجيل الوقعات الحيوية ( مواليد / وفيات ) ، وكذا عدم الإهتمام بأسباب الوفاة الحقيقية وخاصة فى الوجه القبلى بصفة عامة وفى ريف الوجه القبلى بصفة خاصة - وقد أثبتت ذلك دراسات ميدانية سبق إجرائها منذ أكثر من عشر سنوات [٦] . ومما يؤدى ذلك إنخفاض عدد الأطباء لكل ١٠ آلاف نسمة فى محافظات الوجه القبلى ، وهو ما ينعكس على كفاءة الخدمة المقدمة .

وبالرغم من الإستثمارات الضخمة التى وجهت للقطاع الصحى خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تتجاوز ٢,٤ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ٧,٢ ٪ من إجمالى الإنفاق العام ( عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ ) . حيث بلغت نسبة الإنفاق على الصحة نحو ٢,٢ ٪ فقط من جملة الإنفاق الحكومى خلال الخطة الخمسية الأخيرة ( ١٩٩٧ - ٢٠٠١ ) ، حيث إستحوذت المحافظات الحضرية على أكثر من

٢١,٤ ٪ منها ( يقطنها ١٨,٢ ٪ من جملة السكان ) ، بينما لا تزيد النسبة الموجهة للوجه القبلى عن ١٦,٦ ٪ ( يقطنها ٣٧ ٪ من جملة السكان ) ، ولا تزيد النسبة الموجهة لمحافظات الفيوم عن ٢,٢ ٪ ( يقطنها ٣,٤ ٪ من جملة السكان ) ، حيث لا تزيد نصيب المحافظة من جملة الإنفاق الحكومى للخطة الخمسية الأخيرة عن ٢,٣ ٪ ، وهو مالا يتناسب مع إحتياجاتها التنموية [٥] وموقعها المتدنى فى دليل التنمية البشرية .

**(ب) المؤشرات الإقتصادية :**

**◆ المؤشرات الخاصة بتوزيع قوة العمل :**

يوضح جدول (٤) وملاحق التنمية البشرية القومية توزيع قوة العمل وتوزيع السكان والأراضى فى محافظات مصر . حيث بلغت قوة العمل (١٥+) ٢٨,٧ ٪ من إجمالى السكان ، أما النسبة المئوية للإناث فى قوة العمل (١٥+) فهى لم تتجاوز ١٥,٤ ٪ وتتفاوت النسبة المئوية لقوة العمل فى الأنشطة الثلاث الرئيسية : الزراعة والصناعة والخدمات حيث يستحوذ النشاط الأخير على النسبة الأكبر من العمالة ( ٤٦ ٪ ) يليه القطاع الزراعى ، الصناعى بنسب (٣٠,٦ ٪ ، ٢٣,٤٪) على التوالى ، وتختلف هذه النسب طبقاً للمحافظات الحضرية أو الريفية ، ويلاحظ تدنى نسبة المشتغلين بالمهن العلمية كنسبة مئوية من قوة العمل ( ٢١,٢ ٪) ، وهو ما يقتضى بذل المزيد من الجهد فى هذا المجال ، حتى يمكن مواكبة تطور التقنيات الحديثة ، ومتطلبات سوق العمل . لذلك لابد من إعداد وتدريب القوة العاملة حتى يمكنها إستيعاب وتطوير التقنيات المتقدمة ، بما ينعكس على مستوى التنمية البشرية فى مختلف المجالات . مما يدعو إلى النظر فى مدخلات ومخرجات العملية التعليمية بما يتوافق وإحتياجات سوق العمل والمهارات المطلوبة.

كما أوضحت البيانات أيضاً أن مشكلة البطالة تعتبر من أهم المشكلات فى مصر - حيث تبلغ نسبتها نحو ٩٪ كمتوسط من قوة العمل على مستوى الدولة ، ولكن هذه النسبة تزداد فى بعض المحافظات ، كما أنها تظهر بصفة واضحة بين الإناث وكذلك البالغين ( ١٥ - ٢٩ سنة ) ، (١٩,٨ ٪ ، ٢٢,٤ ٪ ) على الترتيب

وترتفع فى الريف بصفة عامة مقارنة بالحضر وتبلغ أعلي نسبة للبطالة بين خريجى التعليم الثانوى وما يعادله حيث تصل إلى ٢٢,٤ ٪ .

وتعد مشاركة المرأة فى قوة العمل الرسمية منخفضة نسبياً حيث لا تتعدى ٢٥٪ فى أى من محافظات الجمهورية ، وبصفة خاصة فى بعض مراكز المحافظات الجنوبية ( مثل مركزى ومدينتى دار السلام وجرجا فى محافظة سوهاج ) حيث نجد أن مستوى مشاركة المرأة فى القوى العاملة بها منخفض ولا يتعدى ١,٨ ٪ ويرجع ذلك لتدنى المستويات التعليمية للمرأة بتلك المحافظات ، بالإضافة لبعض العادات والتقاليد التى تعوق تعليم الفتيات ومن ثم مشاركتهن فى العمل بعد ذلك ، وتدفع من تضطر منهن للعمل لأن تعمل بسوق العمل غير الرسمية فى ظروف غير مواتية وبأجور غير نتلائمة .

**◆ المؤشرات الخاصة بتوزيع الدخل :**

على الرغم من أن البيانات تشير إلى تزايد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٤٨٢٢,٤ جنيه مصرى إلى ٥٥٣٧,٦ جنيه مصرى خلال اللفترة ( ٩٨ / ١٩٩٩- ٢٠٠١ ) وتحسن توزيع هذا الدخل طبقاً لمعامل جينى . إلا أن نسبة الفقراء لا تزال مرتفعة (٢٠,١ ٪ من إجمالى الأسر ) وبالرغم من إنخفاضها خلال الفترة السابقة ، حيث إزداد معدل النمو السنوى لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى من ٣,٦ إلى ٩,٩ خلال الفترتين ( ٨١ / ١٩٨٢ - ٩١ - ١٩٩٢ ) ، (٩٥ / ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ) [٢]. إلا أن إرتفاع الأسعار والتكاليف المعيشية المختلفة ، أصبح يشكل عبئاً كبيراً على أغلبية السكان ، وبصفة عامة بالريف حيث تتفاوت الدخول ، فبمقارنة متوسط نصيب الفرد بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالمتوسط العام له على مستوى الجمهورية كما هو موضح بالجدول رقم (٣) يلاحظ أنه يزيد بنسبة تتراوح بين (٨٢٪ ، ٣٥٪) بكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود على الترتيب، بينما ينخفض بنسبة تتراوح بين (-٩,٥ ، -٨,٦٪) بكل من محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى على الترتيب، وبنسبة تصل الى مايزيد عن - ٣٤,٨٪ بمحافظة الفيوم بما يؤثر على

التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة .

**◆ المؤشرات الخاصة بتوزيع الموارد :**

يتضح من الجدول رقم (٤) أن مساحة الأراضى الصالحة للزراعة تبلغ حوالى ٧,٧٦ مليون فدان وهى تمثل ٣,٣٪ من جملة مساحة الجمهورية ، وتبلغ نسبة المساحة المحصولية إلى الأراضى المنزرعة نحو ١,٨٪ ، حيث تبلغ هذه النسبة ادناها فى محافظات الحدود نظرا لمحدودية المياه حيث لاتزيد عن ١,٢ ٪ ، وتصل إلى ٢,٥ ٪ بالمحافظات الحضرية حيث تزرع بها مساحات ضئيلة لا تتعدى ٧٨,١ ألف فدان ، بينما يزرع بالوجه البحرى حوالى ٣,٨٩ مليون فدان تمثل نحو ٥٨,٩٪ من اجمالى مساحة محافظات الوجه البحرى .

كما تباينت الموارد الاقتصادية بصفة عامة ، حيث انخفضت نسبة تحويلات العاملين بالخارج الى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى ١٣٪ فى اوائل الثمانينيات الى نحو ٤٪ الان (٣٧٤,٢ مليون دولار) ، وتناقصت المعونات الخارجية بنفس النسبة تقريبا ، كما انخفضت الاستثمارات الاجنبية خلال نفس الفترة إلى النصف تقريبا (من ٢,٥٪ إلى ١,٢) (٢) ، فى حين ازداد الناتج المحلى الاجمالى بالتكلفة الثابتة من ٢٥٣ مليار الى ٢٩٦ مليار جنيه خلال الفترة (٩٧ / ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) . وحدث تحسن فى معدل النمو السنوى للصادرات خلال نفس الفترات السابقة فبعد أن كل المعدل سالبا (- ٨,٠) أصبح ٦,١٪ ، بالاضافة الى زيادة معدل النمو السنوى للإيرادات الضريبية ، الا أنه مازال هناك اختلالا فى تدفق الموارد فنسبة الصادرات إلى الواردات بلغت ٣٢,١٪ ، كما بلغ إجمالى الدين الخارجى ٢٧٪ من الناتج القومى الاجمالى ، أما نسبة خدمة الدين الخارجى فهى تمثل نحو ٨,٧٪ من الصادرات ، وقد بلغت الصادرات حوالى ٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى مقابل نحو ٢٠,٨٪ للواردات (٣) .

**رابعا : محددات التنمية البشرية الشاملة فى مصر وأهم المؤشرات التى تعكس**

**الفجوات التنموية :**

أصبح قياس مدى التقدم فى سبيل تحقيق أهداف التنمية من أولويات منظمات التنمية والمجتمع الدولى لسنوات عديدة ، كما أصبحت الحكومات الوطنية تهتم بتحديد مؤشرات توضح مقدار التحسن أو التدهور الذى طرأ على التنمية ، ومستوى حياة السكان خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضى ، حيث اتضح ان اتخاذ متوسط الدخل الفردى فقط كمقياس للتنمية غير كاف لمعرفة وفهم الفروق التى تحدث بين معدلات التنمية فى الدول المختلفة ، كما أنه غير كاف ، لتوضيح المعوقات التى تحول دون تحقيق التنمية البشرية ، كمؤشر مركب يمكنه أن يعكس بصورة أكثر شمولاً للأبعاد الأساسية للتنمية فى المجتمع . وتتناول تلك الجزئية من الدراسة التطرق إلى المحددات التى تعوق مسار التنمية بصفة عامة ، بما يساعد فى رسم سياسيات التنمية المحلية ، وتوزيع الموارد فى ضوء معايير موضوعية عادلة تيسر بلوغ مستهدفات التنمية ولا شك فى أن ما تظهره البيانات السابق عرضها بجزئيات الدراسة المختلفة من وجود تفاوتات واضحة بين قيم مؤشرات التنمية بين المناطق المختلفة انما يعكس قدراً من عدم المساواة ، وهو مايمكن اعتباره فى حد ذاته دليلا على انخفاض مستوى التنمية البشرية . ويتناول تلك الجزئية من الدراسة أهم المحددات والاختلالات التى تقف حجر عثرة فى طريق التنمية البشرية بصفة عامة .

**(١) محددات التنمية البشرية فى مصر :**

**تتعدد المحددات التنموية فى المجتمع المصرى بصفة عامة . وتنحصر محددات التنمية البشرية فى :**

❖ عدم تواجد استراتيجية متكاملة للتنمية الشاملة بما فيها استراتيجية للتنمية البشرية تعتمد على الشفافية والمشاركة وهما شرطان أساسيان لتعبئة القوى الوطنية لمواجهة التحديات القادمة من الخارج والإسهام فى صياغة السياسات والاستراتيجيات التى تعمل الحكومة والمجتمع معا على تنفيذها .

❖ تعثر عملية التنمية وعدم تطور هياكل الإنتاج بشكل كاف خلال الفترة

السابقة وانعكاسها على سوق العمل وعلى التطوير العلمي والتقنى أدى إلى افتقاد الانسجام بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، بحيث أصبحت سلبية التأثير بما يدفع إلى مزيد من الجهل والتأخر ، والسبب فى ذلك يعود إلى غياب الاستراتيجية الصناعية والتقنية المتطورة . وبالتالى فإن المشكلة تتحدد فى وضع إستراتيجية صناعية وتقنية فى البداية ، ومن ثم يمكن الحديث عن مخرجات التعليم ، وهنا أيضا يعود الدور للدولة فى استراتيجية شاملة ، وهذه الاستراتيجية لا تصنعها قوى السوق وخاصة فى بلد نام ، قواه المنتجة وقطاعه الخاص أضعف من أن يمتلك استراتيجية تطوير خاصة به ، فكيف له أن يضع استراتيجية أكثر شمولاً وبعداً .

❖ انتشار الفساد الإدارى وضيق الهامش الديمقراطى ، فبالإضافة إلى التكاليف والخسائر المادية الكبيرة الناجمة عن الفساد وتعطيل فرص التنمية الإقتصادية فإن الفساد يقتل روح المبادرة والتنافس العلمى الشريف ، ويحبط رغبة الإفراد فى تحصيل العلم والمعرفة . وهو فى نفس الوقت يشوه قيم الثقافة الوطنية والمجتمعية ، ويولد بالتالى أفراد ضعفاء لا منتميين ، غير قادرين على النهوض بأعباء المشروع التنموى والثقافى ، وغير قادرين فى نفس الوقت على مواجهة التحدى الذى تفرضه العولمة الجارية وتحديات بناء القدرات الذاتية .

❖ إن الدين الخارجى إقتطاع من موارد الأجيال القادمة وزيادة هذا الدين يشكل عقبة أمام التنمية البشرية المستدامة ، ولجوء الحكومة إلى الحل الأسهل بالافتراض الخارجى ، يشكل عبئاً على التنمية البشرية وقيداً على الخيارات التنموية الوطنية .

❖ استمرار التدهور البيئى ، حيث إن اهدار الموارد البيئية والطبيعية يؤثر سلباً على التنمية البشرية ويضعف من خيارات الافراد ومن إمكانية تمتعهم بحياة صحية مديدة .

## (٢) مؤشرات التنمية البشرية التى تعكس الفجوات :

### أ- الفجوة بين الأناث والذكور :

تبلغ نسبة الإناث مايقرب من نصف المجتمع فى جميع المحافظات ، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالذكور ، غير أنه فيما يتعلق بباقى المؤشرات سواء التعليمية (الإلمام بالقراءة والكتابة) (١٥+) ، والقيد بمراحل التعليم المختلفة ، أو الخاصة بالعمل (نسبة الإناث فى قوة العمل ١٥ +) ، فنجد أن هناك فروقاً بين الإناث والذكور فى جميع المحافظات ، ولكنها أكثر حدة فى محافظات الوجه القبلى ، وبالرغم من التحسن الذى طرأ على هذه المؤشرات لصالح الإناث خلال الفترة ( ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) ، إلا أن الفجوة لا تزال كبيرة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالإلمام بالقراءة والكتابة وقوة العمل والبطالة .

مازالت هناك فجوة نوعية فى بعض المجالات بالرغم من التحسن الكبير فى أحوال المرأة خلال السنوات الماضية ، كما أن مساهمة المرأة فى قوة العمل منخفضة (١٥,٤٪) ، وما زال هناك إنخفاض فى نسب الإناث الحاصلات على مؤهل ثانوى وعالى (٢٣,٥٪) ، هذا بالإضافةإلى ارتفاع معدل البطالة (١٩,٨٪) . بالإضافة الى عدم حصولهن على الخدمات الصحية الملائمة ، فما زال معدل وفيات الأمهات مرتفع (٦٠,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠ الف مولود حى ) ، ونسبة الولادات تحت إشراف صحى منخفضة (٦٥,٥٪) ولكن هناك إهتمام متزايد بتعليم الإناث مما ينعكس على ارتفاع معدلات قيدالإناث فى جميع مراحل التعليم على نحو يفوق قيد الذكور فى بعض الأحيان ، خاصة فى المحافظات الحضرية وبعض محافظات الوجة البحرى (دمياط ، الدقهلية ، الإسماعيلية)، وربما يرجع ذلك إلى تسرب أعداد من الذكور فى هذة المرحلة العمرية الى سوق العمل فى القطاع غير المنظم (٦) .

### ب - الفجوة بين الريف والحضر

بالرغم من الجهود التى بذلت من قبل الدولة والاستثمارات التى وجهت إلى الريف لتنميته خلال السنوات السابقة ، إلا أنه مازال هناك تفاوتا ملحوظا بين

الريف والحضر ، على الرغم من تضاءل هذا التفاوت كثيرا عما سبق . خاصة فى مجالات الأسر المزودة بمياة نقية وبصرف صحى ، باستثناء بعض المحافظات التى ترتفع فيها هذة الفجوة (بنى سويف ، المنيا ،الفيوم ، أسيوط ،سوهاج ) .

أما فيما يتعلق بمؤشرالإلمام بالقراءة والكتابة فنجد أن هناك تفاوتا واضحا بين الريف والحضر فى جميع المحافظات ، لكنه يصبح أكثر حدة فى معظم محافظات وريف الوجه القبلي ، فمن بين كل ١٠٠ شخص ريفى بالوجه القبلى هناك فى المتوسط ٤٤,٨ شخص فقط لديهم إلمام بالقراءة والكتابة ، وذلك يدل على ارتفاع معدلات الأمية فى ريف الصعيد (٦).

كما تزداد معدلات البطالة حيث تنخفض فرص العمل بالريف وتنخفض الاجور بالمقارنة بالحضر ، وهو ما يزيد من مشكلة الهجرة من الريف الى الحضر وما لها من اثار ممتدة على العديد من الجوانب الاجتماعية والإقتصادية ، بما يتطلب ضرورة وضع اولوية قصوى لبرنامج قومى للنهوض بالريف المصرى ، حيث تعتبر التنمية الريفية هى جوهر التنمية الشاملة ، وهى الترس المحورى الذى يدفع عجلة التنمية البشرية للمجتمع ككل .

**(٣) أهم العوامل المؤثرة على مسيرة التنمية البشرية فى مصر :**

تتناول تلك الجزئية من الدراسة التحليل الاحصائى الكمى للبيانات المتحصل عليها من تقرير التنمية البشرية فى مصر لعام ٢٠٠٣ على مستوى المحافظات، باستخدام اسلوب تحليل الانحدار المرحلى لنموذج كوب دوجلاس (اللوغاريتمى المزدوج) كأفضل النماذج المقدرة لدالة الانحدار لتوضيح أهم العوامل المؤثرة على قيمة دليل التنمية البشرية فى مصر كما يلى :

لو ص$_{٨}$ ١ = ٠,٤٩٧ + ٠,٢٤٢ لو س٣ - ٠,٢١٧ لوس٥ + ٠,١٧٧ لوس٤ - ٠,١٤٦ لو س٢

(١٤,٥٤٣) (-١١,٦٣٢) (٨,٦١٣) (-٦,٦٦٢)

-٠,٠٨٧ لو س٢٥-٠,٤٢ لو س ٢٠ -٠,٠٢٥ لو س٢١ +٠,٠١٧٥ لو س ٢٢

(-٥,٣٣٥) (-٤,١٢٥) (-٣,٩٧٥) (٣,٨٧٥)

ف= ٨٤٧,١٢ ز$^{٢}$ =٠,٩٥ .

حيث :

لو ص ١هـ =لو غاريتم القيمة المقدرة لدليل التنمية البشرية.

لو س ٣= لوغاريتم القيمة القيمة المقدرة لمعدل القراءة والكتابة (١٥+).

لو س٥= لوغاريتم القيمة المقدرة لمتوسط نصيب الفرد من النائج المحلى الاجمالى بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار .

لو س ٤=لوغاريتم القيمة المقدرة لنسبة القيد بجميع المراحل التعليمية.

لوس٢=لو غاريتم القيمة المقدرة لسنوات توقع الحياة عند الميلاد .

لوس٢٥= لوغاريتم القيمة المقدرة لنسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنيةمن قوة العمل (١٥+). ٥

لوس٢٠= لو غاريتم القيمة المقدرة لقوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من اجمالى السكان .

لوس٢١= لو غاريتم القيمة المقدرة للنسبة المئوية للإناث من قوة العمل (١٥+) .

لوس٢٢= لو غاريتم القيمة المقدرة للعاملين بالزراعة كنسبة مئوية من قوة العمل (١٥+) .

حيث يتبين من المعادلة وجود علاقة طردية معنوية احصائيا بين لوغاريتم القيمة المقدرة لدليل التنمية البشرية ، وبين لوغاريتم القيمة المقدرة لكل من نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، سنوات توقع الحياة عند الميلاد ، نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية من قوة العمل (١٥+) ، قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من أجمالى السكان ، نسبة المئوية للاناث من قوة العمل (١٥+) . كما يتضح من المعادلة وجود علاقة عكسية معنوية احصائية بين لوغاريتم القيمة المقدرة لدليل التنمية البشرية ، وبين لوغاريتم العاملين بالزراعة كنسبة مئوية من قوة العمل (١٥+) . وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادى فازدياد نسبة العاملين بالزراعة ، بالمناطق الريفية يؤثر سلبا على معدلات التنمية البشرية بصفة عامة .

وقد بلغ معامل التحديد المعدل نحو ٠,٩٥ أى أن حوالى ٩٥٪ من جملة التغيرات التى تحدث فى قيمة دليل التنمية البشرية ، ترجع الى التغيرات التى تحدث فى تلك العوامل الممثلة بالمعادلة . كما توضح المصفوفة الارتباطية بالملاحق

معاملات الارتباط بين جميع العوامل المرتبطة بمؤشرات التنمية المختلفة ، بما يعطى صورة أكثر وضوحا لطبيعة تأثير كل عامل .

**خامسا: إمكانيات النهوض بمعدلات التنمية البشرية فى مصر :**

تستند الرؤية المستقبلية الهادفة الى تحسين مستوى التنمية البشرية بصفة عامة الى التأثير فى العوامل المؤدية الى تطوير كل من المستوى الصحى والتعليمى والاقتصادى للسكان ، وذلك بتوجيه قدرا أكبر من الاهتمام والتطوير ، مع ضمان عدالة توزيع تلك الموارد بين الريف والحضر ، بما يتمشى من ناحية مع عدد السكان ومع مقدار المعاناه والحرمان البشرى التى يعيشون فى ظلها ، بالاضافة الى تشجيع مساهمات المجتمع المدنى بكافة صوره التعاونى والخاص والأهلى لتنفيذ مختلف الانشطة التنموية .

**(١) صور واليات المشاركة الاجتماعية :**

**أ- منظمات المجتمع المدنى ودورها فى المشاركة فى التنمية المحلية**

يمثل المجتمع المدنى شكلا من أشكال الحياه الاجتماعية ، والذى يقع فى الفضاء الكائن بين الأفراد والدولة ، ومن ثم يضم مجموعة متنوعة من الهيئات والمنظمات النشطة ، كالأحزاب السياسية ، النقابات العمالية ، الروابط والاتحادات المهنية ، ويتسع المفهوم ليشمل المنظمات غير الحكومية ، وقد يمتد ليشمل ايضا منظمات القطاع الخاص الملتزمة بمسئولياتها المجتمعية . حيث تشارك هذه الهيئات والمنظمات فى صنع التنمية على كافة المستويات وبصفة خاصة المحلى .

**◆ الجمعيات الاهلية**

قامت الجمعيات الاهلية فى مصر منذ بداية القرن التاسع عشر استجابة لاحتياجات وضرورات اجتماعية ، ويتكون فى معظمها من متطوعين من المجتمعات المحلية تجمع بينهم أهداف مشتركة ، وتدفعهم هذه الاهداف الى الانخراط فى منظمة أو جمعية مشهرة ومسجلة مشهرة ومسجلة ومعترف بها من قبل المجتمع والدولة ، ومن ثم تخضع لقانون الجمعيات واشراف وزارة الشئون الاجتماعية

ومتابعتها . وتقوم تلك الجمعيات على اساس الاستقلال الذاتى وعدم استهداف الربح ، وعدم التدخل فى السياسة ، ومن ثم تقف بوصفها صمام امان ، وعامل استقرار وتوازن فى ميدان العمل الاجتماعى والانمائى .

**◆ جمعية جيل المستقبل والمشاركة فى التنمية**

ان السعى نحو اقتصاد كفء وحر يتطلب من كل دولة نامية ان تبذل قصارى جهدها ليس فقط لاستخدام مواردها بل ماهو اكثر من ذلك ، الا وهو ايجاد راس مال بشرى ذو كفاءة ومهارة عالية ، حيث يمثل ذلك عصب عملية التنمية . وتمشيا مع استراتيجية مصرفى ظل المتغيرات العالمية الجديدة والتى تعتمد اعتمادا اساسيا على وجود دور ريادى للقطاع الخاص ، فقد اتضحت اهمية دعم قدرات هذا القطاع بموارد بشرية مؤهلة ، تمكنه من الوصول الى اعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية الانتاجية .

فى هذا الصدد قامت الجمعية بتوفير برامج تدريبية لتنمية وتأهيل الكوادر البشرية ، وإكسابها المهارات الأساسية التى تتطلبها ضرورات العمل الاقتصادى ، ايمانا منها بأن النهوض بالمستقبل الاقتصادى لمصر يتطلب امداد المؤسسات والشركات والمنظمات بعمالة ماهرة ، وقيادات تنفيذية مؤهلة ذات فكر خلاق ورؤية مستقبلية . حيث أن وجود الموارد البشرية المميزة سوف يمكن مصر من التواجد بقوة فى اسواق جديدة ، وكذا فى تقديم منتجات وخدمات متميزة ، مع القدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية الى السوق المحلية .

وفى دراسة تقييمية حديثة عن واقع النشاط الاهلى والمنظمات غيرالحكومية فى العالم العربى ، مثلث مصر بالعدد الاكبر من عينة الجمعيات والمنظمات مجال الدراسة . وكشفت تلك الدراسات عن معوقات عديدة ماتزال تعرقل النشاط الاهلى ، فى إنطلاقه المنشود نحو الاسهام فى التمية البشرية بابعادها المختلفة . ومن أهم تلك المعوقات : هيمنة الدور التقليدى للمنظمات الاهلية فى مجال الرعاية والمساعدات الاجتماعية ، واحتكار القلة لصنع القرار وضعف المشاركة النسائية بصورة عامة ، وضعف الممارسة الديمقراطية داخل المنظمات الاهلية ،

وشكلية الاجراءات . فضلا عن مشكلات ومعوقات اخرى تتعلق بالتمويل وعدم كفاية المستلزمات المادية ، وضعف الكوادر الفنية ، ونقص المتطوعين ، ومشكلات تتصل بالعلاقة بالدولة (الهيمنة والتدخل والرقابة) (٦) .

**ب - بعض التجارب التطبيقية للتنمية بالمشاركة فى مصر :**

**◆ شروق تجربة فى التنمية المحلية من خلال المشاركة الشعبية**

ظلت القرية المصرية تعانى العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، على الرغم من تنفيذ الكثير من برامج ومشروعات التنمية فى الريف المصرى ، الا ان هذه البرامج كانت محدودة الحجم والنتائج ، ولم يتح لها اى درجة من الانتشار او التأثير . وفى عام ١٩٩٢ وضعت وزارة الادارة المحلية برنامجا للتنمية الريفية المتكاملة بهدف تغطية شاملة لكل جوانب التنمية ، الا ان الظروف الاقتصادية المصاحبة لمرحلة الاصلاح الاقتصادى لم تمكن من توفير التمويل اللازم للبرنامج . ورغم التغيرات الايجابية العديدة التى طرأت على أوضاع القرية المصرية الا انها لاتزال تعاني مشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة ، وربما كان من ابرزها ضعف دور المشاركة الشعبية المنظمة مؤسسيا فى التنمية الريفية ، واقتصارها غالبا على الدعم المادى دون غيره من صور المشاركة .

**◆ تجربة مشروع التنمية المحلية بالمشاركة**

مشروع التنمية المحلية بالمشاركة هو احد الانشطة التى تقوم بها وزارة التنمية المحلية متمثلة فى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى بدءا من عام ٢٠٠١ وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ . ويستهدف المشروع بصفة عامة تعميق مفاهيم التنمية البشرية المتواصلة لدى كافة القيادات الشعبية والتنفيذية ، وباقى مكونات المجتمع المدنى (القطاع الخاص والتعاونى ، الاهلى ، التطوعى) . بما يتطلب تبنى هذه المفاهيم ، وترجمتها الى خطط وبرامج عملية تساعد على تقليل الفروق والتباينات فى التنمية البشرية فى كافة محاورها، مثل الفجوات فيما بين الريف والحضر ، وبين الذكور والاناث ، وبين اقاليم الدولة فضلا عن المساعدة على إستدامة وتواصل التنمية البشرية (٦)

**(٢) أهم المقترحات للنهوض بمعدلات التنمية البشرية فى مصر :**

لقد أصبح واضحاً حجم التحديات التى تواجهها الدول النامية بصفة عامة فى المرحلة الحالية ، سواء تلك التى يفرضها التقدم العلمى ، أو تلك المرتبطة بآفاق التنمية فى الظروف الحالية ، أو تلك الناجمة عن محاولة الإدماج فى العولمة الجارية مباشرة ، أو عن طريق المشروعات الإقليمية ومما سبق يتضح أن تحديات التنمية البشرية هى فى رأس قائمة هذه التحديات . وأن إحداث تحسن فى مستويات التنمية البشرية ينعكس أثره على النمو والأداء الاقتصادى وبالتالى فإن السعى لتحسين حالة الاقتصاد لابد وأن يسبقه أو يواكبة تحسين لقدرات ومفاهيم وأداء البشر لأنهم هم صانعو التنمية وهم أيضا محور اهتمامها وفى هذا الاتجاه تبرز جملة من المقترحات من أهمها وأكثرها إلحاحاً :

❖ وضع استراتيجية عامة للتنمية الشاملة وإعادة الاعتبار لدور الدولة فى هذه الاستراتيجية التى تشارك فى صياغتها والإشراف على تنفيذها مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى .

❖ توسيع المشاركة وحرية الرأى واحترام الذات ، حيث يبقى الشعب هو الضمانة الوحيدة والأكيدة ، لبناد المستقبل ومحاربة الفساد وتحمل أعباء المواجهة.

❖ وضع استراتيجية بناء مجتمع علمى يقوم على المعرفة للجميع ، والمعلوماتية فى خدمة المجتمع وتطوره ، مما يستتبع استراتيجية للتعليم فى كافة مراحله واستراتيجية للبحث العلمى .

❖ وضع استراتيجية لإحياء الثقافة الوطنية إقامة نظام ثقافى مجتمعى قادر على توليد ثقافته الوطنية الخاصة وحمايتها من الهيمنة الثقافية المفروضة من قبل العولمة الجارية .

❖ وضع استراتيجية للتشغيل والقضاء على البطالة والفقر فى مدة محددة.

❖ضرورة وضع اولوية قصوى لبرنامج قومى للنهوض بالريف المصرى ، حيث تعتبر التنمية الريفية هى جوهر التنمية الشاملة ، مع التركيز على تمكين المراة من المساهمة فى التنمية .

**الملخص والتوصيات :**

تعتبر التنمية البشرية هى وسيلة وغاية لأى جهد تنموى ، فالتنمية البشرية والنمو الاقتصادى ينبغى أن يتحركا معا حيث يدفع كل منهما الاخر على طريق التقدم ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على بعض التحديات التى تواجهها مصر فى مجال التنمية البشرية ، وذلك كواحدة من أهم القضايا المعاصرة . ويتكون دليل التنمية البشرية من ثلاث ادلة فرعية :هى دليل توقع الحياة ، وهو يجمع بين مؤشرى طول الحياة والصحة ، دليل التعليم، حيث يرتبط التعليم بتحسن نوعية الحياة وسهولة الوصول الى المعرفة ، كما أن التعليم يساهم بفاعلية فى تمكين الفرد من الحصول على فرص العمل ، دليل الناتج المحلى الاجمالى ، وهو يجمع عديد من المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على حياة الناس .

وقد اشارت الدراسة إلى تراجع مصر فى ترتيبها بين الدول من (١١٥)إلى (١٢٠) وذلك بين ١٧٥ دولة شملهم التقرير ، حيث تقع مصر فى الثلث الاخير من مجموعة الدول متوسطة التنمية البشرية ، وتعانى مصر من تدنى مستوى كل من دليل التعليم ودليل الناتج المحلى الإجمالى ، حيث تزيد نسبة الأمية عن ٤٤,٧٪ ، وتصل قيمة دليل الفقر البشرى إلى نحو ٣١,٢٪ من جملة السكان . وتحتل مصر المرتبة (٩١) بالنسبة للأداء (٦٢) بالنسبة للإمكانيات من بين ١٤٠ دولة ، بما يفيد بان مصر لا تستفيد من إمكانياتها الفعلية بالكفاءة المطلوبة كما تشير مؤشرات التنمية البشرية فى مصر إلى أنه مازال هناك تفاوتا كبيرا فى معظم مؤشرات التنمية سواء على مستوى المحافظات ، أو بين الريف والحضر وبصفة خاصة فى محافظات الو جة القبلى ، هذا بالاضافة الى الفجوة النوعية بين الذكور والاناث .

وبالرغم من أهمية التعليم واثره على التنمية بجوانبها المختلفة ، إلا انه لا يتجاوز الانفاق عليه نحو ٦,٧٪ من موازنة الانفاق العام للدولة (عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١). حيث بلغت نسبة الانفاق على التعليم نحو ٣,٧٪ فقط من جملة الانفاق الحكومى خلال الخطة الخمسية الاخيرة ( ١٩٩٧ - ٢٠٠١) حيث إستحوزت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢٦,٦٪ منها (١٨,٢٪ من جملة السكان)، بينما

لاتزيد النسبة الموجهة للوجه القبلى عن ١٨,٦٪ (٣٧٪ من جملة السكان) ، ولاتزيد النسبة الموجهة لمحافظة الفيوم التى تعانى من أعلى نسبة للامية عن ١,٥٪ (٣,٤٪ كم جملة السكان). بما يستلزم اعادة النظر فى توزيع الانفاق الحكومى بصفة عامة.

وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التى وجهت للقطاع الصحى خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تتجاوز ٢,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ونحو ٧,٢٪ من اجمالى الانفاق العام (عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) . حيث بلغت نسبة الانفاق على الصحة نحو ٢,٢٪ فقط من جملة الانفاق الحكومى خلال الخطة الخمسية الاخيرة (١٩٩٧ - ٢٠٠١) ، حيث استحوزت المحافظات الحضرية على أكثر من ٢١,٤٪ منها (١٨,٢٪ من جملة السكان) ، بينما لاتزيد النسبة الموجهة للوجه القبلى عن ١٦,٦٪ (٣٧٪ من جملة السكان) ، ولاتزيد النسبة الموجهة لمحافظة الفيوم عن ٢,٢٪ (٣,٤٪ من جملة السكان) ، حيث لايزيد نصيب المحافظة من جملة الانفاق الحكومى للخطة الخمسية الاخيرة عن ٢,٣٪ ، وهو مالا يتناسب مع احتياجاتها التنموية .

وبمقارنة متوسط نصيب الفرد بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية بالمتوسط العام له على مستوى الجمهورية يلاحظ أنه يزيد بنسبة تتراوح بين (٨٢٪، ٣٥٪) بكل من المحافظات الحضرية ومحافظات الحدود على الترتيب ، بينما ينخفض بنسبة تتراوح بين - ٩,٥٪ ، - ٨,٦٪)، بكل من محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى على الترتيب ، وينخفض بنسبة تصل الى مايزيد عن - ٣٤,٨٪ بمحافظة الفيوم بما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وقد تبين وجود علاقة طردية معنوية احصائيا بين قيمة دليل التنمية البشرية ، وبين كل من نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ، سنوات توقع الحياة عند الميلاد ، نسبة المشتغلون بالمهن العلمية والفنية من قوة العمل (١٥+)، قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من اجمالى السكان ، نسبة المئوية للاناث من قوة العمل (١٥+) . ووجود علاقة عكسية معنوية احصائية بين دليل التنمية البشرية ، وبين العاملين بالزراعة كنسبة مئوية من قوة العمل (١٥+) .

لذا توصى الدراسة بضرورة وضع استراتيجية عامة للتنمية الشاملة وإعادة الاعتبار لدور الدولة في هذة الاستراتيجية التى تشارك فى صياغتها والإشراف على تنفيذها مؤسسات وهيئات المجتمع المدنى ، إعتداد المجتمع بذاته ، من خلال توسيع المشاركة وحرية الرآى واحترام الذات ، حيث يبقى الشعب هو الضمانة الوحيدة والأكيدة ، لبناء المستقبل ومحاربة الفساد وتحمل أعباء المواجهة أياً كان نوعها . ووضع استراتيجية لبناء مجتمع علمى ، يقوم على المعرفة للجميع، والمعلوماتية فى خدمة المجتمع وتطوره ، مما يستتبع استراتيجية للتعليم فى كافة مراحله واستراتيجية للبحث العلمى ووضع إستراتيجية للتشغيل والقضاء على البطالة والفقر فى مدة محددة ، مع ضرورة إنشاء برنامج قومى للنهوض بالريف المصرى، حيث تعتبر التنمية الريفية هى جوهر التنمية الشاملة ، بما يتطلب تبنى هذه المفاهيم ، وترجمتها الى خطط وبرامج عملية تساعد على تقليل الفروق والتباينات فى التنمية البشرية فى كافة محاورها ، مثل الفجوات فيما بين الريف والحضر ، وبين الذكور والاناث ، وبين اقاليم الدولة فضلا عن المساعدة على استدامة وتواصل التنمية البشرية المعتمدة على تفعيل آليات المشاركة الشعبية بمختلف قطاعاتها في عملية التنمية بصفة عامة .

## المراجع العربية والإنجليزية :


(١) الأمم المتحدة ، البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، برنامج التنمية الأقليمى ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، ٢٠٠١ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة توزيع الدخل والموارد ، أعداد مختلفة .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .

(٤) حازم الببلاوى "دكتور" ، عن مؤشرات التنمية ، جريدة الاهرام ، العدد (٤٢٥٩٤) ، ٢٠٠٣ .

(٥) مجلس الشورى ، لجنة الشئون المالية والإقتصادية ، تقرير الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية (٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢)، ١٩٩٧ .

(٦) معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، مؤشرات التنمية البشرية على مستوى الاحياء والمراكز والمدن ، ٢٠٠٣ .

(٧) معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية فى محافظة الفيوم ، ٢٠٠٣ .

(٨) نادى ابراهيم "دكتور " ، تطور مفاهيم التنمية عبر التاريخ ، المكتبة الاكاديمية ،٢٠٠٠ .

(9) World bank, (2001 / 2002) Report about The Development in The World 2001 / 2002 .

(10) www.undp.org, Arab Human Development Report 2002.

(11) www.undp.org, Human Development Report 2002.

(12) www.undp.org, Human Development Report 2003.

# AN ANALYTICAL STUDY OF THE HUMAN DEVELOPMENTS INDICATORS IN EGYPT AND THE FUTURE CHALLENGE

**By: Adly saasawy tolba & Enas El-Sayed sadik**

The aim of this study is to point some challenges facing Egypt in the field of human development as one the present cases affecting the sustainable development .

The study indicates a retreat in the order from 115 to 120 rank out of 175 countries in the human developments International report, 2003.

The Study concluded that the gab between rural and urban regions as well as males and females are the most challenging factors- In addition the high rate of literacy, the insufficiency of health and education expenditure between urban and rural Governorates-this study indicated that there is a significant corleation between percentage of learning admittance, life expectation years, workers percentage, manpower as a percentage of population, percentage of working women and the value of human developments indicator. There is also a reverse relation between this indicator and those who work in agriculture field as a percentage of manpower .

The study recommends followeing up general strategy, building a society on real knowledge, taking care of the rural, diminishing the gap between rural and urban regions and males famles and also activating the public partenership .

# ملاحق مؤشرات التنمية البشرية القومية

## ملحق ١ دليل التنمية البشرية

| | | |
|---|---|---|
| توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) | ٢٠٠١ | ٦٧,١ |
| معدل القراءة والكتابة ( ١٥ +) ٪ | ٢٠٠١ | ٦٥,٦ |
| بسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى والجامعى معا | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٧٣,٥ |
| متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى القوة الشرائية المعادلة بالدولار | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٥٠٦٠,٩ |
| دليل توقع الحياه | ٢٠٠١ | ٠,٧٠٢ |
| دليل التعليم | ٢٠٠١ | ٠,٦٨٢ |
| دليل الناتج المحلى الاجمالى | ٢٠٠١ | ٠,٦٥٥ |
| دليل التنمية البشرية | ٢٠٠١ | ٠,٦٨ |

## ملحق ٢ حالة المرأة

| | | |
|---|---|---|
| توقع الحياة عند الميلاد (سنوات) | ٢٠٠١ | ٦٨,١ |
| معدل وفيات الامومة (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى) | ٢٠٠١ | ٦٠,٧ |
| متوسط العمر عند الزواج الأول | ١٩٦٩ | ١٩,٨ |
| نسبة القيد الاجمالية | ٢٠٠١ | ٢٤,١ |
| التعليم الاساسى ٪ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٨٩,٧ |
| ابتدائى ٪ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٨٩,٩ |
| اعدادى ٪ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٨٩,١ |
| التعليم الثانوى ٪ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٦٩,٢ |
| التعليم العالى ٪ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٢٩,٤ |
| القيد بالتعليم العالى العلمى (٪ اناث) | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٣٥,٧ |
| الاناث الحاصلات على تعليم ثانوى أو اعلى ( ١٥ + ) ٪ | ٢٠٠١ | ٢٣,٥ |
| العاملون فى الادارة والتنظيم (٪ اناث) | ٢٠٠١ | ١٦,١ |
| أصحاب المهن العلمية والفنية (٪ إناث) | ٢٠٠١ | ٤١,١ |
| الاناث فى قوة العمل (٪ من الاجمالى) | ٢٠٠١ | ١٥,٤ |

## ملحق ٣ الفجوات بين الريف والحضر

| | | |
|---|---|---|
| سكان الريف (٪ من الاجمالى) | ١٩٦٠ | ٦٢,٠ |
| | ٢٠٠١ | ٥٧,١ |
| الاسر التى تحصل على خدمات صحية ٪ حضر | ٢٠٠١ | ١٠٠,٠ |
| ريف | ٢٠٠١ | ٩٩,٠ |
| الاسر التى تحصل على مياه مأمونة ٪ حضر | ٢٠٠١ | ٩٧,٥ |
| ريف | ٢٠٠١ | ٨٢,١ |
| الاسر التى تحصل على خدمات الصرف الصحى ٪ حضر | ٢٠٠١ | ٩٩,٦ |
| ريف | ٢٠٠١ | ٧٨;٢ |
| معدل القراءة والكتابة ( ١٥ + ) ٪ حضر | ٢٠٠١ | ٧٨,٥ |
| ريف | ٢٠٠١ | ٥٣,١ |
| التفاوت بين الريف والحضر ٪ خدمات صحية | ٢٠٠١ | ٩٩,٠ |
| مياه مأمونة | ٢٠٠١ | ٨٤,٢ |
| صرف صحى | ٢٠٠١ | ٧٨,٥ |
| القراءة والكتابة | ٢٠٠١ | ٦٧,٦ |

## ملحق ٤ التدفق التعليمى

| | | اجمالى | اناث |
|---|---|---|---|
| معدل الدخول بالصف الاول الابتدائى | ٦٠ / ١٩٦١ | ٦٨,٦ | ٥٧,١ |
| | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٩١,٤ | ٩٠,١ |
| نسبة القيد الاجمالية بالابتدائى ٪ | ٦٠ / ١٩٦١ | ٦١,٣ | ٤٩,٠ |
| | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٩١,٧ | ٨٨,٣ |
| الباقون للاعادة كنسبة مئوية من اجمالى القيد بالابتدائى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٤,٢ | ٠,٠ |
| الانتقالى الاعدادى ٪ ممن اتموا الابتدائى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ١٠٤,٥ | ٠,٠ |
| نسبة القيد الاجمالية بالاعدادى ٪ | ٦٠ / ١٩٦١ | ١٧,٢ | ١٠,١ |
| | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٩٢,٣ | ٨٨,٣ |
| الباقون للاعادة كنسبة مئوية من اجمالى القيد بالاعدادى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٢,٦ | ٠,٠ |
| الانتقال للثانوى ٪ ممن اتموا الاعدادى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٩٦,٠ | |
| نسبة القيد بالثانوى (اجمالى ٪) | ٦٠ / ١٩٦١ | ١٧,١ | ٨,٤ |
| | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٧١,١ | ٦٩,٢ |
| الباقون للاعادة كنسبة مئوية من اجمالى القيد بالثانوى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ١,٧ | ٠,٠ |
| نسبة القيد بالتعليم العالي ٪ | ٦٠ / ١٩٦١ | ٩,٥ | ٣,٣ |
| | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٣,٢ | ٢٩,٤ |

# ملحق ٥ الاختلالات فى التعليم

| | | |
|---|---|---|
| متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٢٠,٧ |
| متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ١٩,٦ |
| متوسط كثافة الفصل ابتدائى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٤١,١ |
| اعدادى | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٤٣,٩ |
| القيد بالتعليم الثانوى الفنى (٪ من اجمالى القيد الثانوى) | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٦٥,٤ |
| القيد بالكليات والمعاهد العلمية (٪ من اجمالى القيد بالتعليم العالى) | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٢٠,٣ |
| الانفاق العام على التعليم (٪ من اجمالى الانفاق العام) | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ١٩,٧ |
| الانفاق العام على التعليم (٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى) | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٦,٧ |
| الانفاق العام على التعليم قبل الجامعي (٪ من الانفاق على جميع المراحل) | ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ | ٦٨;٥ |
| الانفاق العام على التعليم العالى (٪ من الانفاق على جميع المراحل) | ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ | ٣١,٥ |
| القيد بالتعليم الاساسى والثانوى ٪ فى : مدارس حكومية | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٨٥,٨ |
| مدارس خاصة | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٦,٠ |
| مدارس ازهرية | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٨,٢ |
| المبانى المدرسية غير الصالحة ٪ الاجمالى | ٢٠٠١ | ٢٣,٨ |
| غير صالحة كليا | ٢٠٠١ | ١١,٠ |
| صيانة غير مناسبة | ٢٠٠١ | ١٢,٨ |

## ملحق ٦ تطور التنمية البشرية على المستوى القومى :-

| التقدم | الحرمان |
|---|---|
| **الصحـــة** | |
| - فى الفترة (١٩٧٦ - ٢٠٠١) زاد متوسط العمر المتوقع من ٥٥ سنة الي ٦٧ سنة خلال الفترة من ١٩٧٦ - ٢٠٠١) زاد السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة من ٧٠,٩٪ الى ٩١,٣٪<br>- انخفض معدل الوفيات الرضع من ١٠٨ الى ٣٠ حالة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة (١٩٦١ - ٢٠٠١) | - مازال ١٠٥,٩ الف طفل يموتون دون سن الخامسة وفقا لبيانات عام ٢٠٠١ . |
| **التعليـــم** | |
| - زادت نسبة القيد فى التعليم الاساسى والثانوى من ٤٢٪ عام ٦٠ / ١٩٦١ الى ٨٦ ٪ عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | - هناك ٢٣٨,٣ الف طفل خارج التعليم الاساسى والثانوى عام ٢٠٠١<br>- هناك ١٧٩١٥ الف شخص امى عام ٢٠٠١ |
| **الدخل والفقر** | |
| - ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من ٢١٧٦ جنيه مصرى الى ٥٥٣٧,٦ جنيه مصرى خلال الفتـــرة (٩٢ / ١٩٩٣) - ٢٠٠٠ / ٢٠٠١<br>محافظة دمياط بها أقل نسبة من الفقراء (٩,١٪) | - مازال هناك ١٣١٥٣ الف شخص يعيشون تحت خط الفقر ومنهم ٣٨٣٣,٧ الف فرد فى حالة فقر مدقع طبقا (لبيانات ٢٠٠٠) |
| **المـــرأة** | |
| - ارتفع معدل القراءة والكتابة للاناث من ١٢,٥٪ الى ٥٤,٢٪ خلال الفترة (١٩٦٠ - ٢٠٠١)<br>- زاد اجمالى قيد الاناث فى التعليم الاساسى والثانوى من ٣٢٪ الى ١٣٪ خلال الفترة (٦٠ / ١٩٦١ - ٢٠٠٠ / ٢٠٠١)<br>- انخفض معدل وفيات الامهات من ١٧٤ عام ١٩٩٢ الى ٦٠,٧ لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى عام ٢٠٠١ | مشاركة المرأة فى المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية مازالت منخفضة ، على سبيل المثال تمثل المرأة ١٠٪ فقط من اعضاء النقابات المهنية و ٢,٣٪ فى البرلمان معدل بطالة الاناث يصل الى ١٩,٨٥٪ فى حين ان اجمالى نسبة البطالة ٩٪<br>مازالت وفيات الأمهات مرتفعة (٦٠,٧ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى) |

## ملحق ٧ تطوير دليل التنمية البشرية فى مصر (١٩٩٦ - ٢٠٠٣)

| الادلة / سنوات التقرير | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ / ١٩٩٨ | ١٩٩٨ / ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| دليل توقع الحياة | ٠,٦٨٥ | ٠,٦٩٥ | ٠,٦٩٨ | ٠,٧٠٢ | ٠,٧٠٢ |
| دليل التعليم | ٠,٥٦٩ | ٠,٥٥٩ | ٠,٦١٤ | ٠,٦٤٣ | ٠,٦٨٢ |
| دليل الناتج المحلى الاجمالى | ٠,٥٠٣ | ٠,٥٩٨ | ٠,٦٣٢ | ٠,٦٤٩ | ٠,٦٥٥ |
| دليل التنمية البشرية | ٠,٥٨٩ | ٠,٦٣١ | ٠,٦٤٨ | ٠,٦٦٥ | ٠,٦٨ |

## ملحق ٨ تطور اعداد الجمعيات الاهلية وتوزيعها بين الريف والحضر

| نوع الجمعية | ٩١ - ١٩٩٢ | ١٩٩٨ - ١٩٩٩ | | |
|---|---|---|---|---|
| | | ريف | حضر | الجملة |
| جمعيات رعاية اجتماعية | ١٠٠٤٨ | ٢٣٢٣ | ٨٥٢٧ | ١٠٨٥٠ |
| جمعيات تنمية مجتمع | ٣٤٧٣ | ٢٦٨٦ | ١١٢١ | ٣٨٠٧ |
| **الاجمالى** | ١٣٥٢١ | ٥٠٠٩ | ٩٦٤٨ | ١٤٦٥٧ |

## جدول رقم (١) مقارنة أهم مؤشرات التنمية البشرية فى بعض الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

| البيان / الدولة | قيمة دليل التنمية البشرية ١٩٩٠ | قيمة دليل التنمية البشرية ٢٠٠٠ | قيمة دليل التنمية البشرية الترتيب العالمى (١) | متوسط الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ❖ | دليل الناتج المحلى الاجمالى | دليل العمر المتوقع عند الميلاد | دليل التعليم | الفرق بين الترتيب (❖) - (١) | دليل الفقر البشرى الترتيب | دليل الفقر البشرى القيمة | ٪ الأمية | ٪ البطالة | ٪ الانفاق على الصحة | ٪ الانفاق على التعليم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ليبيا | – | ٠,٧٧٣ | ٦٤ | ٧٥٧٠ | ٠,٧٢ | ٠,٧٦ | ٠,٨٤ | – ٢ | ٢٧ | ١٦,٢ | ٢٠,٠ | ١١,٢ | – | ٩,٦ |
| السعودية | ٠,٦٠٧ | ٠,٧٥٩ | ٧١ | ١١٣٦٧ | ٠,٧٩ | ٠,٧٨ | ٠,٧١ | ٢٠ | ٢٩ | ١٦,٩ | ٢٣,٧ | ١٥,٠ | – | ٧,٥ |
| لبنان | ٠,٦٨ | ٠,٧٥٧ | ٧٥ | ٤٣٠٨ | ٠,٦٣ | ٠,٨٠ | ٠,٨٣ | – ٢٦ | ١٢ | ٩,٩ | ١٤,٠ | ٨,٥ | ٢,٢ | ٣,٥ |
| عمان | – | ٠,٧٥١ | ٧٨ | ١٣٣٥٦ | ٠,٨٢ | ٠,٧٧ | ٠,٦٧ | – ٣٨ | ٥٢ | ٣٢,١ | ٢٨,٣ | ١٧,٢ | ٢,٩ | ٤,٥ |
| تونس | ٠,٦٤٥ | ٠,٧٢٢ | ٩٧ | ٦٣٦٣ | ٠,٦٩ | ٠,٧٥ | ٠,٧٢ | – ٢٦ | – | – | ٢٩,٠ | ١٥,٦ | ٢,٢ | ٧,٧ |
| الاردن | ٠,٦٤٦ | ٠,٧١٧ | ٩٩ | ٣٩٦٦ | ٠,٦١ | ٠,٧٦ | ٠,٧٨ | – ١ | ٧ | ٨,٢ | ١٠,٣ | ١٤,٤ | ٣,٦ | ٧,٩ |
| الجزائر | ٠,٦٤٤ | ٠,٦٩٧ | ١٠٦ | ٥٣٠٨ | ٠,٦٦ | ٠,٧٤ | ٠,٦٩ | – ٢٢ | ٣٩ | ٢٣,٤ | ٣٣,٣ | ٢٦,٤ | ٢,٦ | ٥,١ |
| سوريا | ٠,٦٣٤ | ٠,٦٩١ | ١٠٨ | ٣٥٥٦ | ٠,٥٠ | ٠,٧٧ | ٠,٨٤ | – ٢ | ٣٤ | ١٩,٣ | ٢٥,٦ | ٦,٥ | ٠,٩ | ٤,٢ |
| مصر | ٠,٥٧٤ | ٠,٦٤٢ | ١١٥ | ٣٦٣٥ | ٠,٦٠ | ٠,٧٠ | ٠,٦٢ | – ١٠ | ٤٨ | ٣١,٢ | ٤٤,٧ | ٨,٧ | ١,٨ | ٤,٨ |
| المغرب | ٠,٥٤ | ٠,٦٠٢ | ١٢٣ | ٣٥٤٦ | ٠,٦٠ | ٠,٧١ | ٠,٥٠ | –١٦ | ٥٩ | ٣٥,٨ | ٥١,١ | ١٤,٥ | ١,٢ | ٥,٣ |
| متوسط | – | ٠,٦٥٣ | – | ٤٧٩٣ | ٠,٦٤ | ٠,٧٠ | ٠,٦٢ | – | – | – | – | – | – | – |

❖ محسوباً بالقوى الشرائية المعادلة بالدولار

www.undp.org, Human Development Report 2002

## جدول رقم (٢) هيكل التجارة الخارجية والتدفقات الاستثمارية فى بعض الدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

| البيان / الدولة | ٪ الواردات من الناتج المحلى الإجمالى | | ٪ الواردات من الناتج المحلى الإجمالى | | ٪ الصادرات الأولية من الصادرات الكلية | | ٪ الصادرات المصنعة من الصادرات الكلية | | ٪ الصادرات عالية التقنية من الصادرات الكلية | | ٪ صافى الاستثمارات الناتج المحلى الإجمالى | | ٪ صافى المساعدات الخارجية من الناتج المحلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ |
| ليبيا | – | – | – | – | ٩٥ | – | ٥ | – | – | – | – | – | – | – |
| السعودية | ٣٦ | ٢٦ | ٤٦ | ٥٠ | ٩٣ | ٩٣ | ٧ | ٧ | – | – | – | – | – | – |
| لبنان | ١٠٠ | ٣٨ | ١٨ | ١٣ | – | – | – | – | – | – | ٠,٢ | ١,٨ | ٩,١ | ١,٢ |
| عمان | ٣١ | – | ٥٣ | – | ٩٤ | ٨٧ | ٦ | ١٣ | ٢ | ٤ | ١,٣ | ٠,٧ | ٦ | – |
| تونس | ٥١ | ٤٨ | ٤٤ | ٤٤ | ٣١ | ٢٣ | ٦٩ | ٧٧ | ٢ | ٣ | ١ | ٣,٦ | ٠,٦ | ٠,٢ |
| الاردن | ٩٣ | ٦٩ | ٦٢ | ٤٢ | ٤٩ | ٢٩ | ٥١ | ٧١ | ١ | ٨ | ٠,٩ | ٦,٧ | ٢٢,١ | ٦,٦ |
| الجزائر | ٢٥ | ٢٢ | ٢٣ | ٤٢ | ٩٧ | ٩٨ | ٣ | ٢ | – | ٤ | – | – | ٠,٤ | ٠,٣ |
| سوريا | ٢٨ | ٣٥ | ٢٨ | ٣٨ | ٦٤ | ٩٠ | ٣٦ | ١٠ | ٠ | ١ | ٠,٦ | ٠,٧ | ٥,٦ | ٠,٩ |
| مصر | ٣٣ | ٢٣ | ٢٠ | ١٦ | ٥٧ | ٥٨ | ٤٢ | ٣٧ | ١ | ٥ | ١,٧ | ١,٣ | ١٢,٦ | ١,٣ |
| المغرب | ٣٢ | ٣٧ | ٣١ | ٢٦ | ٤٨ | ٣٦ | ٥٢ | ٦٤ | – | ١٢ | ٠,٦ | – | ٤,١ | ١,٣ |
| متوسط | ٣٩ | ٢٩ | ٤٠ | ٤٠ | ٨٠ | ٧٩ | ٢٠ | ١٩ | – | ٢ | ٠,٩ | ٠,٣ | ٣,٤ | ٠,٧ |

www.undp.org, Human Development Report 2002.

## جدول رقم (٣) مقارنة أهم مؤشرات التنمية البشرية بين محافظات مصر فى عام ٢٠٠١

| البيان / الدولة | متوسط الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ❖ | دليل الناتج المحلى الاجمالى | دليل العمر المتوقع عند الميلاد | دليل التعليم | قيمة دليل التنمية البشرية | ٪ الأمية | | ٪ | | ٪ الفقراء من السكان | الانفاق الحكومى على التعليم | | الانفاق الحكومى على الصحة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | كلى | اناث | كلى | اناث | | قيمة | ٪ | قيمة | ٪ |
| المحافظات الحضرية | ٩٢١٦,٥ | ٠,٧٥٥ | ٠,٧١٨ | ٠,٧٩٦ | ٠,٧٥٦ | ٨٠,٧ | ٧٤,٨ | ٧,٥ | ١٢,٠ | ٩,٠ | ٣٩٤٢ | ٢٦,٦ | ١٨٨١ | ٢١,٤ |
| الوجه البحرى | ٤٦٢٣,٣ | ٠,٦٤٠ | ٠,٧٠٩ | ٠,٦٨٥ | ٠,٦٧٨ | ٦٤,٨ | ٥٣,١ | ١٠,٢ | ٢٥,١ | ١٣,١ | ٤٢٤٦ | ٢٨,٦ | ١٧٧٩ | ٢٠,٣ |
| حضر | – | – | – | – | – | ٦٧,٤ | ٦٠,٠ | ١٠ | ١٩,٠ | ١٧,٩ | – | – | – | – |
| ريف | – | – | – | – | – | ٥٨,٩ | ٣٥,١ | ١٠,٢ | ٢٩,٢ | ١١,٣ | – | – | – | – |
| الوجه القبلى | ٤٥٨٠,٨ | ٠,٦٣٧ | ٠,٦٨٧ | ٠,٦٢٣ | ٠,٦٤٩ | ٥٦,٤ | ٤١,٨ | ٨,٧ | ١٨,١ | ٣٥,٢ | ٢٧٦٢ | ١٨,٦ | ١٤٥٣ | ١٦,٦ |
| حضر | – | – | – | – | – | ٧٥,٧ | ٥٦,٥ | ١٠,١ | ١٧,٨ | ٣٦,٣ | – | – | – | – |
| ريف | – | – | – | – | – | ٤٤,٨ | ٢٠,٣ | ٧,٩ | ١٨,٥ | ٣٤,٧ | – | – | – | – |
| محافظة الفيوم | ٣٣٠١,٨ | ٠,٥٨٤ | ٠,٦٧٦ | ٠,٥٣٦ | ٠,٥٩٩ | ٤٧,٧ | ٣٣,٨ | ٨,٥ | ٢٦,٣ | ٣٥,٤ | ٢١٩,٥ | ١,٥ | ١٩٤,٠ | ٢,٢ |
| محافظات الحدود | ٦٨٤٨,٤ | ٠,٧٠٥ | ٠,٧٠٣ | ٠,٧٢٤ | ٠,٧١١ | ٧٠,٢ | ٥٥,٥ | ٥,٣ | ١٣,٠ | ١٠,٧ | ٥٣٣,٢ | ٣,٦ | ٥٥٢,٠ | ٦,٣ |
| حضر | – | – | – | – | – | ٨٠ | ٥٨,٨ | ٦,٢ | ١٣,٨ | ١٠,٤ | – | – | – | – |
| **ريف** | – | – | – | – | – | **٥٤,٨** | **٢٨,٨** | **٤٢** | **١١,٤** | **١١,٢** | – | – | – | – |
| الجمهورية | ٥٠٦٠,٩ | ٠,٦٥٥ | ٠,٧٠٢ | ٠,٦٨٢ | ٠,٦٨٠ | ٦٥,٦ | ٥٤,٢ | ٩,٠ | ١٩,٨ | ٢٠,١ | ١٤٨٣١ | ١٠٠,٠ | ٨٧٦٦ | ١٠٠,٠ |
| حضر | – | – | – | – | – | ٧٨,٥ | ٦١,٥ | ٨,٩ | ١٥,٧ | ١٨,٤ | – | – | – | – |
| ريف | – | – | – | – | – | ٥٣,١ | ٢٨,٧ | ٩,٢ | ٣٦,٠ | ٢١,٤ | – | – | – | – |

❖ محسوبا بالقوى الشرائية المعادلة بالدولار

## جدول رقم (٤) توزيع السكان وقوة العمل والموارد الارضية بين محافظات مصر فى عام ٢٠٠١

| البيان / المحافظات | السكان | | | | قوة العمل | | | | | | مساحة الأراضى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد بالالف نسمة | % التوزيع | معدل النمو السنوى | % الريفيين | % كلى | % الاناث | % العاملين بالزراعة | % العاملين بالصناع | % العاملين بالخدما | % الفنيين | الكلية بالكم٢ | الكثافة السكانية /كم٢ | المنزرعة بالالف فدان | متوسط الفرد بالفدان |
| المحافظات الحضرية | ١١٩١١,٧ | ١٨,٢٠٠ | ١,٧ | – | ٣١,٣ | ١٩,٥ | ٣,٣ | ٣٦,٢ | ٦٠,٥ | ٢٩,٨ | ١٦٠٨٢ | ٧٤٠,٧ | ٧٨,١ | ٥٢,٠ |
| الوجه البحرى | ٢٨٣١٧,٣ | ٤٣,٣٠ | ٢,٠ | ٧١,١ | ٢٩,٨ | ١٦,٢ | ٣٥,٧ | ٢١,٠ | ٤٣,٣ | ١٩,٤ | ٣٢٦٣١ | ٨٦٧,٨ | ٣٨٨٦,١ | ٠,٣ |
| حضر | ٨١٨٠,٨ | – | ٢,٧ | – | ٣٠,٨ | ٢١,٦ | ١١,٨ | ٢٨,٩ | ٥٩,٣ | ٢٨,٨ | – | – | – | – |
| ريف | ٢٠١٣٦,٥ | – | ١,٨ | – | ٢٩,٤ | ١٣,٨ | ٤٥,٩ | ١٧,٧ | ٣٦,٤ | ١٥,٢ | – | – | – | – |
| الوجه القبلى | ٢٤١٨٦,٥ | ٣٧ | ٢,٧ | ٦٩,٣ | ٢٦,١ | ١١,٨ | ٤٠,٤ | ١٩,٣ | ٤٠,٣ | ١٨,٥ | ٢٤٧٣٣٧ | ٩٧,٨ | ٢٣٣٠,٩ | ٠,٤ |
| حضر | ٧٤٢٨,٨ | – | ٢,٤ | – | ٢٩,٧ | ١٩,٧ | ١٠,٣ | ٢٥,٦ | ٦٤,١ | ٣٠,٤ | – | – | – | – |
| ريف | ١٦٧٥٧,٧ | – | ٢,٨ | – | ٢٤,٤ | ٧,٦ | ٥٦,٤ | ١٥,٩ | ٢٧,٧ | ١٢,٠ | – | – | – | – |
| محافظة الفيوم | ٢٢٣٥,٧ | ٣,٤ | ٢,٦ | ٧٧,٧ | ٣٠,٦ | ٩,٩ | ٥١,٠ | ١٥,٥ | ٣٣,٤ | ١٤,٢ | ٦٠٦٨,٧ | ٣٦٨,٤ | ٣٦٦,٩ | ٠,١ |
| محافظات الحدود | ٩٢٠ | ١,٤٠٠ | ٢,٦ | ٤٣,٤ | ٣٢,٨ | ١٤,٩ | ٢٧,٤ | ١٦,٧ | ٥٥,٩ | ٢١,٨ | ٧٢٩٠٧٠ | ١,٣ | ٤٦١,٣ | ٠,٢ |
| حضر | ٥٣٠,٣ | – | ١,٨ | – | ٣٢,٧ | ١٦,٨ | ١١,٦ | ٢٢,٢ | ٦٦,٢ | ٢٨,٤ | – | – | – | – |
| ريف | ٣٩٩,٧ | – | ٣,٧ | – | ٣١,٧ | ١١,٢ | ٤٨,٩ | ٩,٢ | ٤١,٩ | ١٢,٧ | – | – | – | – |
| الجمهورية | ٦٥٣٣٥,٦ | ١٠٠ | ٢,١ | ٥٧,١ | ٢٨,٧ | ١٥,٤ | ٣٠,٦ | ٢٣,٤ | ٤٦,٠ | ٢١,٢ | ١٠٢٥١٢ | ٦٣,٧ | ٧٧٦١,١ | ٠,٤ |
| حضر | ٢٨٠٤١,٧ | – | ٢,٣ | – | ٣٠,٨ | ٢٠,١ | ٧,٧ | ٣١,١ | ٦١,٢ | ٢٩,٧ | – | – | – | – |
| ريف | ٣٧٢٩٤ | – | ١,٩ | – | ٢٧,٢ | ١١,٣ | ٥٠,٢ | ١٦,٨ | ٣٢,٩ | ١٣,٩ | – | – | – | – |

المصدر : معهد التخطيط القومى بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية فى مصر ، ٢٠٠٣ .